الأمم المتحدة

A/C.3/69/SR.14

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
30 December 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيدة مسكيتا بورغيس ..... (تيمور - ليشتي)

المحتويات

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-62768 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع) (A/69/260، و A/69/212، و A/69/264، و A/69/262، و A/69/165، و A/69/166)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع) (A/69/258)

١ - السيدة كوهونين شريف (نائبة مدير مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيويورك): تكلمت نيابة عن الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان، فقدمت التقرير الموجز المقدم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن حلقة النقاش بشأن منع ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه والقضاء على هذه الممارسة (A/69/165) وتقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن منع ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه والقضاء على هذه الممارسة (A/69/166). وتُبيّن نتائج التقرير وحلقة النقاش أن ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه يعد انتهاكاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وأنه يؤثر سلباً على قدرة النساء والفتيات أكثر من غيرهن على الحصول على حقوقهن كاملة في الصحة والتعليم ويعوق دورهن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويعرضهن كذلك للعنف والاستغلال نظرا للاختلافات في العمر وعلاقات القوى بينهن وبين أزواجهن. وتمثل عدم المساواة بين الجنسين والمواقف التقليدية القائمة على الآراء النمطية عن أدوار المرأة والنشاط الجنسي الأسباب الجذرية لهذه الممارسة. ويشكل الفقر وانعدام الأمن عاملين رئيسيين مساعدين.

٢ - وأضافت أن الدراسة وحلقة النقاش أوصتا باتخاذ خطوات لتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات من أجل كسر حلقة الفقر والحرمان الاقتصادي، بما في ذلك استخدام تحليل البيانات لتحديد المجتمعات التي تكون فيها الفتيات معرضات بشدة لخطر زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه واتخاذ إجراءات محددة الأهداف لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. وقالت إن فرص إجراء مناقشات داخل المجتمعات بشأن فوائد تأخير الزواج يمكن أن تكون فعالة في تحدي المواقف الثقافية والاجتماعية. ويمكن أن يكون التثقيف الملائم للنساء والفتيات في مجالات الجنس والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في المدارس بما يلائم الفئات العمرية المختلفة ذا فائدة أيضاً. وينبغي تمكين النساء والفتيات لكي يعرفن حقوقهن فيما يتعلق بالزواج ويمارسنها.

٣ - واستطردت قائلة إنه لكي تكون تلك التدابير فعالة، يجب على الدول كفالة التنسيق بين الحكومات الوطنية والمحلية، ووكالات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. ويمكن للزعماء التقليديين والدينيين أن يضطلعوا بدور هام في منع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه والقضاء على هذه الممارسة. ويسلط التقرير الضوء على أهمية كفالة تدابير السلامة والحماية المناسبة مثل الملاجئ، والخدمات والمعلومات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. وبالنظر للأسباب الاجتماعية والاقتصادية لهذه الممارسة وعواقبها، فسيكون من المهم إدراج القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه كهدف محدد في خطة أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤ - السيدة موريو روين (كوستاريكا): قالت، متحدثة باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إن بلدان الجماعة ملتزمة التزاماً قوياً بتعزيز حقوق الطفل

وحمايتها. ويجب أن تأخذ الإجراءات والسياسات المتعلقة بالأطفال في الاعتبار مصلحة الطفل وأن تعتمد المنظور الجنساني. ونظراً لاحتفال العالم بالذكرى الخامسة والعشرين لاتفاقية حقوق الطفل، يمكن أن نلاحظ أنه أُحرز تقدم لا يستهان به في تخفيض معدل وفيات الرضع وزيادة معدل الالتحاق بالمدارس، على الرغم من أن المعدلات العالمية تخفي في كثير من الأحيان أوجه تفاوت متزايدة في المؤشرات الرئيسية وأن الملايين من الأطفال يتأثرون بالأزمة الاجتماعية والسياسية والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية. وقالت إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تشجع جميع الدول على أن تصبح أطرافاً في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية. وتدعم الجماعة إدماج تعزيز حقوق الطفل وحمايتها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التركيز بشكل خاص على الأطفال الأشد فقراً وذوي الإعاقة، وأطفال الشعوب الأصلية، والأطفال المنحدرين من أصل أفريقي والأطفال المهاجرين والمراهقين لأنهم الأكثر ضعفاً والأكثر عرضة لخطر العنف وسوء المعاملة. وتدعو بلدانُ جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بلدان العبور والمقصد إلى تعزيز المصالح الفضلى للأطفال المهاجرين والتصدي للهجرة غير الشرعية من وجهة نظر إنسانية.

٥ - وأضافت أن ضعف الأطفال في حالات الاتجار والتهريب والبيع لأغراض الاستغلال الجنسي والاغتصاب وسوء المعاملة وبيع الأعضاء والسياحة الجنسية والمواد الإباحية مسائل تبعث على القلق العميق. ومن المهم التصدي لأسباب الفقر وعدم المساواة والتمييز والجريمة المنظمة على نحو منسق، كما ذكرت ذلك المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية. وذكرت أن البعثات الميدانية التي قامت بها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال في بعض بلدان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كانت مفيدة جداً في النهوض بحقوق الأطفال والتأمل في التحديات المستمرة. وأعربت عن القلق الذي يساور الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إزاء المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقالت إن هذه الدول تدعم برنامجاً متعدد الأوجه للحد من هذه المخاطر.

٦ - واستطردت قائلة إن الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - التي تتألف أساساً من بلدان متوسطة الدخل - تسلّم بأن حقوق الأطفال تتأثر بالفقر وعدم المساواة والعوامل الاجتماعية والثقافية، فضلاً عن العوامل الاقتصادية والسياسية العالمية والكوارث الطبيعية؛ وبالتالي فهي تولي أهمية كبيرة للتعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٧ - واختتمت قائلة إن التصدي للعنف يتطلب اعتماد المنظور الجنساني في مجالات الحماية والوقاية وإعادة الإدماج الاجتماعي وبذل جهود لمكافحة الإفلات من العقاب، على أن تعمل الدولة والأسرة والمجتمع جميعاً على نحو وثيق. ويتعين الاعتراف بمساهمة المجتمع المدني في الجهود التي تبذلها الدولة لصالح الأطفال، وينبغي إيلاء الاعتبار لدور وسائل الإعلام في زيادة الوعي الاجتماعي بضرورة حماية حقوق الأطفال.

٨ - السيدة رايلي (بربادوس): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية فأكدت التزام الجماعة باتفاقية حقوق الطفل وبنتائج الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة. وقالت إنه قد تم تحقيق مكاسب مثيرة للإعجاب في مجال حقوق الطفل منذ اعتماد الاتفاقية، وتحسنت حياة الأطفال في جميع أنحاء العالم، ووفرت العديد من البلدان التعليم للجميع. ومع ذلك، ثمة ثغرات لا تزال قائمة. وأعربت عن

شكرها لصندوق الأمم المتحدة للطفولة وغيره من شركاء التنمية للعمل الذي يضطلعون به في منطقتها.

٩ - وأفادت بأن الجماعة الكاريبية تسلّم بأن التعليم يضطلع بدور رئيسي في حق كل طفل في بلوغ إمكاناته القصوى، مشيرة إلى أن حوالي نصف الانخفاض الذي حدث مؤخراً في معدلات وفيات الرضع والوفيات النفاسية وانخفاض نسبة العاملات في سن الطفولة يمكن أن يُعزى إلى تعليم الفتيات. ومع ذلك، وعلى الرغم من تصديق العديد من الدول على اتفاقية حقوق الطفل، لا يزال نحو ١٢٦ مليون طفل محرومين من حقهم في التعليم.

١٠ - وقالت إن حالة الأطفال الأشد فقراً والأكثر تهميشاً تستدعي اهتماماً خاصاً. فالعوامل الأكثر إلحاحاً، مثل الفقر والإهمال والعنف وسوء التغذية وعدم وجود الرعاية الصحية الكافية، تشكل عائقاً أمام إعمال حقوق الأطفال. وللفقر المدقع تأثير مدمّر على نمو الأطفال على المدى الطويل، وقد زاد فقر الأطفال نتيجة للأزمة الاقتصادية. ولا تزال آثار الأزمة حاضرة في بلدان الجماعة الكاريبية، واضطرت هذه البلدان إلى تقليص الخدمات المتعلقة بالصحة والتعليم وغير ذلك من الخدمات العامة من أجل توفير ما يكفي من شبكات الأمان الاجتماعي.

١١ - وأشارت إلى أن الجماعة الكاريبية وضعت خطة من شأنها أن توفر خدمات الرعاية الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية الجيدة للمراهقين بهدف الحد من حمل المراهقات. وسيتم إحداث آليات للحماية الاجتماعية بهدف منع العنف ضد المراهقات، ويجري اعتماد معايير قانونية مشتركة في جميع أنحاء المنطقة. وبحلول عام ٢٠١٩، تعتزم حكومات دول الجماعة الكاريبية تطبيق التبادل المنتظم للمعرفة والمعلومات والممارسات الجيدة بشأن صحة المراهقين.

١٢ - وأعربت عن ترحيب الجماعة بقرار منح جائزة نوبل للسلام لبطلين من أبطال حقوق الطفل. وأكدت على ضرورة أخذ حقوق الطفل في الاعتبار عند صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقالت إن بلدان البحر الكاريبي تشترك مع غيرها من الدول في تجديد التزامها بكفالة تمتع جميع الأطفال بحقوق الإنسان.

١٣ - السيد كياو تينت (ميانمار): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن التقارير المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال توفر أساساً مفيداً للجنة للتأمل في حماية حقوق الطفل وتعزيزها وتقييم ما تحقق في هذا المجال وزيادة حمايتها وتعزيزها. ويشكل مناقشة اللجنة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة للجنة لمضاعفة جهودها قصد التغلب على أوجه عدم المساواة بين الأطفال الأشد فقراً والأكثر ضعفاً.

١٤ - وأضاف أن الرابطة تلاحظ بقلق التركز غير المتناسب للفقر المدقع لدى الأطفال في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وأنها قد وضعت استراتيجيات وخطط عمل للتصدي للمشكلة في منطقتها. وتحدد خطة العمل الاجتماعية والثقافية للجماعة التابعة للرابطة لعام ٢٠٠٩ استراتيجيات وأهدافاً لتلبية احتياجات الفئات الضعيفة، بمن فيهم الأطفال، واستُكملت بإطار استراتيجي وخطة عمل للرفاه الاجتماعي والأسرة والطفل. وتتضمن الوثائق المتعلقة بالسياسات العامة إعلاناً بشأن تعزيز الرفاه والتنمية للنساء والأطفال في بلدان الرابطة وإعلاناً بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال. ويتناول الإعلان مسألة العنف ضد النساء والأطفال باعتباره عقبة أمام تحقيق المساواة والسلام والتنمية ويعكس الجهود الجماعية المبذولة لتعزيز الأطر القانونية والمتعلقة بالسياسات العامة والقدرات المؤسسية لمكافحة العنف. ويبيّن الإعلان أن هناك تصميماً

على وضع استراتيجيات للقضاء على الممارسات الضارة التي تكرس الصورة النمطية بين الجنسين والعنف.

١٥ - وأعرب عن اعتزاز الرابطة بالتقدم المحرز فيما يتعلق بتنمية الأطفال في المنطقة. وأكد التزامها بتعميم مشاركة الأطفال في البرامج الإقليمية. وذكر أن الأطفال قد اجتمعوا في منتدى الرابطة الثالث للأطفال في عام ٢٠١٤ لمناقشة قضايا واسعة النطاق، بما في ذلك هجرة الأطفال وعمالة الأطفال والاتجار بالأطفال وجودة التعليم.

١٦ - وقال إن الرابطة ترحب بالتعاون بين وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية للمضيّ قدماً بالخطة المعنية بالطفل. وتعمل الرابطة مع وكالات الأمم المتحدة بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الطفل وتدعم زيادة التعاون معها، مع تشديدها على ضرورة أن تلتزم كل آلية من آليات حماية الطفل التابعة للأمم المتحدة بولايتها وتحترم الأطر الثنائية بين الدول الأعضاء وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

١٧ - وأكد مجدداً التزام الرابطة بمواصلة إيلاء الأولوية لرفاه أطفالها وبمواصلة العمل من أجل مجتمع محلي يدعم الطفولة الآمنة والصحية.

١٨ - السيد مزوزا (ملاوي): تكلم نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية فقال إن البلدان الأفريقية لا تزال تواجه تحديات عدم الاستقرار السياسي، والأزمة الاقتصادية والمالية، وتغير المناخ، وعدم كفاية التمويل، وهو ما يجعل من العسير توفير خدمات الهياكل الأساسية الضرورية لتلبية احتياجات الأطفال، لا سيما من يعانون من إعاقات. وفي حالات النزاع المسلح، يظل الأطفال الأفارقة اللاجئون أو المشردون ضعفاء، ويشهدون أعمال العنف ويعانون من اليتم أو القتل أو يحرمون من فرص التعليم وفرصة التمتع بحياتهم ومن أن يكونوا جزءاً من مجتمع سلمي. وقال إنه يرحب في هذا الصدد بالحملة التي أطلقتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح تحت اسم ''أطفال وليس جنوداً'' في آذار/مارس ٢٠١٤.

١٩ - وأشار إلى أن رفاه الأطفال في أفريقيا يعتمد على رفاه أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، ومن ثم فإن التدخلات الموجهة إلى الأطفال يجب أيضاً أن تعتمد نهجاً يركز على الأسرة. والدول الأفريقية مقتنعةٌ بأن حقوق الطفل ورفاهيته وحمايته هي من صميم التنمية الاجتماعية البشرية وهي ملتزمة بضمانها وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه. ومنذ أن اعتمدت الدول الإفريقية موقفاً مشتركاً بشأن حقوق الطفل في عام ٢٠٠١، قامت في عام ٢٠٠٧ باستعراض التقدم المحرز واعتمدت في ضوء ذلك ''النداء من أجل العمل المعجل لتنفيذ خطة عمل أفريقيا الملائمة للأطفال (٢٠٠٨ -٢٠١٢)''. وأطلقت الدول الأفريقية حملة لإنهاء زواج الأطفال نظراً لكونه يديم مشاكل تتعلق بالصحة، ونقص التعليم، والعنف الجنساني، وسوء المعاملة، والاستغلال، وعدم كفاية فرص الحصول على خدمات التغذية وعدم المشاركة في الفرص الاقتصادية.

٢٠ - وأوضح أن الدول الأفريقية تشجع المجتمع الدولي على مواصلة تنسيق جهوده لإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال. والأطفال الأفارقة ضعفاء بسبب النزاع، وأوجه التفاوت في الدخل والثروة، والبطالة، وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وفيروس إيبولا، والفقر، والجوع، والأمية، وضعف جودة التعليم، والأزمة الاقتصادية والمالية، وتغير المناخ، والقيود على الحصول على الخدمات الصحية. ولذلك من المهم إيلاء الاعتبار لحماية الأطفال في إطار التنمية المستدامة.

٢١ - وقال إن مالاوي تعمل مع الأمم المتحدة والوكالات الأخرى لتخفيف الظروف التي يعاني منها الأطفال مثل سوء

المعاملة، والاستغلال، والاتجار بالبشر بسبب الفقر. وقال إن الحكومة بصدد إصدار قانون للزواج يرفع السن القانونية إلى ١٨ عاماً لكل من الفتيان والفتيات. وأدى التحسن في تقديم الخدمات الصحية إلى انخفاض في معدلات وفيات الرضع والأطفال. وتشمل البرامج الأخرى تحويلات نقدية اجتماعية، وبرنامجاً للتغذية المدرسية، والإبقاء على الأطفال في المدارس عن طريق توزيع المواد الغذائية والزيوت الصالحة للأكل. وتشجع الوحدات الصديقة للطفل في الشرطة على التبليغ عن سوء المعاملة، وقد شرعت الحكومة في تدريب المسؤولين في القطاعين العام والخاص في مجال عدالة الأطفال. وتتطلع حكومة ملاوي إلى مواصلة شركائها الإنمائيين تقديم المساعدة.

٢٢ - السيد شافا (زيمبابوي): تكلم باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إن جميع الدول الأعضاء في الجماعة قد صدقت على اتفاقية حقوق الطفل، وكلها تقريباً صدقت على البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة والبروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية. ويعد تعزيز حقوق الإنسان للأطفال وحمايتها ضرورة حتمية لمنطقته بالنظر إلى أن الأطفال والشباب يشكلون غالبية السكان. ويظل الفقر أحد الأسباب الكامنة لضعف الطفل. فالفقر يمنع الأطفال من التمتع بأبسط حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التعليم والحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة، ويعرقل أيضاً فرص التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وقال إن من شأن زيادة التعاون الاقتصادي داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية أن يساهم في القضاء على الفقر ومن ثم زيادة قدرة الأسر على توفير بيئة مواتية للأطفال. ومن شأن التنمية الشاملة أن تزيد أيضاً من قدرة الحكومات في المنطقة على تنفيذ سياسات تكفل رفاه الأطفال وتوفر الحماية الاجتماعية الأساسية لأسرهم، وبالتالي الحد من انتقال حالة الفقر من جيل إلى جيل. وقد حققت الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تقدماً في توفير التعليم الابتدائي للجميع على الرغم من أن ثمة حاجة إلى تحسين معدلات البقاء في المدارس الثانوية وتوسيع فرص الحصول على التعليم العالي. ومن شأن توفير التعليم في مجال المهارات أن يلبي احتياجات قطاع الصناعة، وبالتالي زيادة فرص العمل في المستقبل.

٢٣ - وأضاف أنه على الرغم من أن المنطقة شهدت انخفاضاً في معدلات وفيات الرضع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة، لا يزال سوء التغذية وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز مسؤولين عن استمرار ارتفاع تلك المعدلات. وقد انخفض انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل وإن كان لا يزال عاملاً رئيسياً كامناً وراء العديد من أمراض الطفولة ووفيات الأطفال. وقد حققت معظم بلدان الجماعة تغطية بنسبة ٥٠ في المائة في الخدمات الموجهة لمنع انتقال العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، على الرغم من أن تأخر حصول الأطفال على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية يظل مصدر قلق كبير.

٢٤ - وأشار إلى أن الجهود الإقليمية لحماية حقوق الأطفال وتعزيزها تواجه تحديات نتيجة للمخلفات السلبية لفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والتي أدت إلى زيادات كبيرة في أعداد الأيتام والأطفال والشباب الضعفاء. وقد وضعت المنطقة إطاراً وخطة عمل استراتيجية من أجل تطوير أطر اجتماعية للأطفال الضعفاء في الدول الأعضاء في الجماعة. وتشكل الحماية الاجتماعية أحد التدخلات الأساسية في تعزيز حقوق الطفل، وفي تعزيز قدرة الأسر على أداء أدوارها في رعاية الأطفال ومساعدة الأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال الذين يعيشون خارج الأسر المعيشية

والذين يعيشون داخل الأسر المعيشية التي يعيلها أطفال. ويحث قرار الجمعية العامة ٦٨/١٤٦ بشأن الطفلة دعم الأسر المعيشية التي يعيلها أطفال، وقال إن منطقته سوف تستمر في التحلي بروح القيادة في تعزيز المشاركة الدولية بشأن هذه المسألة.

٢٥ - وأشار إلى أن زواج الأطفال يظل تحدياً بالنسبة لكثير من الأطفال، وخاصة الفتيات، في سعيهم إلى النماء. وجدد دعم بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لحملة الاتحاد الأفريقي من أجل إنهاء زواج الأطفال. وأكد التزام المنطقة بوضع حد للعنف ضد الأطفال والحد من الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وقال إن الجماعة سوف تواصل العمل بلا كلل ولا ملل من أجل تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، وهي ترحب بالشراكات الاستراتيجية مع أصحاب المصلحة المعنيين في السعي لتحقيق هذا الهدف.

٢٦ - السيدة شلايتر (الاتحاد الأوروبي): تكلمت نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل للانضمام إليه، البوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا، وجورجيا، فقالت إن حالة الأطفال في جميع أنحاء العالم أبعد من أن تكون مقبولة. ويشكل الأطفال ثلث سكان العالم وهم من بين الفئات الأكثر ضعفاً، ويحتاجون الى اهتمام وحماية خاصين.

٢٧ - وأضافت أن اتفاقية حقوق الطفل قد قدمت مساهمة هامة لضمان أن يعيش الأطفال وينموا في بيئة جيدة توفر لهم فرص الحصول على التعليم، والصحة، والتغذية، والسلامة والأمن، على الرغم من أن العمل على تنفيذ هذه الاتفاقية لا يزال أبعد ما يكون عن الانتهاء. وقالت إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بقوة بتنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية، ويدعو الدول الأطراف إلى سحب أي تحفظات عليها. ويشجع الاتحاد الأوروبي كذلك جميع الدول على التصديق على البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية المتعلق بإجراء تقديم البلاغات.

٢٨ - واستطردت قائلة إن الاتحاد الأوروبي قد قدم، بمعية شركاء من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مشروع قرار بشأن حقوق الطفل يركز على التقدم المحرز والتحديات القائمة في مجال حماية الأطفال من التمييز والتغلب على أوجه عدم المساواة. واستضاف أيضاً، مع أوروغواي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، حلقة نقاش بشأن حقوق الطفل في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكدت التزام الاتحاد الأوروبي بالعمل من أجل التوصل إلى إطار لما بعد عام ٢٠١٥ يعالج القضايا ذات الاهتمام العالمي التي لم يتم تغطيتها على نحو كاف في الأهداف الإنمائية للألفية والتي تتضمن أهدافاً واضحةً وقابلة للقياس. وينبغي أن يعالج الإطار مسائل العدالة والمساواة والحكم الرشيد والديمقراطية والمساءلة الوطنية والدولية. ويكرّس ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية الحق في التعليم لجميع الأطفال مجاناً، واضطلع الاتحاد الأوروبي بدور فاعل في تنفيذ إطار عمل دكار ''توفير التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية''. ويدعم بيان المفوضية الأوروبية بشأن التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة البرامج الرامية إلى جعل التعليم والرعاية ذواتي الجودة العالية في مرحلة الطفولة المبكرة حقيقة واقعة.

٢٩ - وذكرت أن الأطفال ذوي الإعاقة هم من بين أضعف أفراد المجتمع، ويواجهون عقبات في الحصول على التعليم، والمرافق الترفيهية، والثقافة، والرياضة، والحصول على الخدمات الصحية والحماية من العنف. وهم عرضة

بشكل أكبر لخطر الفقر والتهميش والإقصاء. وتشجع الاستراتيجية الأوروبية للإعاقة للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ إدراج اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الأطفال ذوو الإعاقة، في جميع السياسات ذات الصلة. ويشجع برنامج الاتحاد الأوروبي لحقوق الطفل إعمال حقوق الطفل في جميع سياساته وإجراءاته، ولا سيما في مجالات مثل العدالة المراعية لاحتياجات الطفل وحماية الأطفال في حالات الضعف. وقالت إن الاتحاد الأوروبي سيفكر في كيفية التصدي للظواهر الاجتماعية الجديدة التي تنطوي على فرص وتهديدات للطفل، مسترشدة في ذلك بمبدأ المصالح الفضلى للطفل. والمفوضية الأوروبية هي بصدد إعداد بيان بشأن وضع نهج متكامل لأنظمة حماية الطفل.

٣٠ - ومضت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يرحب بمشاركة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأطفال في النزاعات المسلحة ويدعم بنشاط الحملة التي تحمل اسم ”أطفال وليس جنودا“. وتتضمن استراتيجيته الخاصة بمكافحة جميع أشكال العنف ضد الأطفال معالجة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، وتشجيع تسجيل المواليد ومنع وأد البنات، وقد وضع حزمة أدوات شاملة تتعلق بإدماج حقوق الطفل في مجال التعاون الإنمائي مع اليونيسيف.

٣١ - وأعربت عن امتنانها لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، ودعت جميع الدول إلى تنفيذ التوصيات الواردة في دراسة الأمين العام للأمم المتحدة عن العنف ضد الأطفال. وأشارت إلى أن حماية الأطفال ضحايا الاتجار بالبشر وتعزيز التعاون مع البلدان الثالثة والمنظمات الدولية يعد أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي وجزءاً من استراتيجيته الخاصة بالقضاء على الاتجار بالبشر للفترة (٢٠١٢-٢٠١٦). وقالت إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملتزمة بمكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال وهي بصدد تعزيز تشريعاتها وهياكلها لتوفير حماية أفضل للضحايا من الأطفال. ويشكل التسلط عبر الإنترنت والاستمالة في الفضاء الرقمي أيضاً قضيتين تحظيان باهتمام رئيسي.

٣٢ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يرحب بشدة بقرار الأمم المتحدة بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ويعتزم تخصيص أكثر من ١٠٠ مليون يورو لتحقيق المساواة بين الجنسين ورفاه الطفل على مدى سبع سنوات عن طريق برنامجه الخاص بالمنافع والتحديات العامة العالمية.

٣٣ - وقالت إن من الأمور التي تبعث على القلق البالغ أن سوء التغذية هو أكبر سبب كامن وراء وفاة الأطفال دون سن الخامسة. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول والمنظمات الدولية على تحقيق أهداف التغذية العالمية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠١٢. وقد زاد عدد الأطفال الذين يعيشون في فقر داخل الاتحاد الأوروبي زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، ويجري تكثيف الجهود المبذولة لمنع فقر الأطفال وانتقال الحرمان عبر الأجيال. وثمة توصية خاصة بالاستثمار في الأطفال تركز على الوقاية والتدخل المبكر، مع إستراتيجية تعتمد على تأمين الموارد الكافية للأطفال وأسرهم، والحصول على خدمات جيدة بأسعار معقولة، ومشاركة الأطفال. وتشجع هذه التوصية على اعتماد نهج عالمي يستفيد منه جميع الأطفال، وإن كان يستهدف أكثر الفئات ضعفاً.

٣٤ - واختتمت بيانها قائلة إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بهدف القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في عام ٢٠١٦ ويشجع على التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ المتعلقة بالعمل اللائق للعمال المترليين. وسيواصل الاتحاد الاوروبي متابعة الحوارات السياسية من

أجل تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، فضلا عن تعاونه الجيد مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

٣٥ - السيد سفريغولا (إيطاليا): قال إن بلاده أبدت دوماً التزامها القوي بحقوق الأطفال، ولا سيما حقوق الطفلة. وقد شاركت إيطاليا في الحملة الرامية إلى إنهاء ختان الإناث وتدعم المفاوضات الحالية المتعلقة بصياغة قرار بشأن انهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القرار المقترح بشأن حقوق الطفل سوف يعطي للدول الأعضاء الفرصة لتجديد التزامها بتلك القضية. وبالنظر إلى نطاق مسألة حقوق الإنسان للطفل وتعقدها، غدا من المطلوب وجود استجابة منسقة من طرف المجتمع الدولي. ويمكن تطبيق النهج المتبع في حملة ''أطفال وليسوا جنوداً'' في مسألة التعامل مع الأطفال ذوي الإعاقة من أجل تمكينهم من الاندماج بشكل فعال وبكرامة في المجتمعات التي يعيشون فيها.

٣٦ - واختتم قائلا إنه يتعين على الدول الأعضاء العمل معاً لإيجاد عالم لا يتسامح مع العنف ضد الأطفال وحيث يجري التمكين للفتيان والفتيات لبلوغ كامل إمكاناتهم. وينبغي تزويد كل طفل بالمعارف والمهارات والأمن اللازم لتحديد مساره في الحياة.

٣٧ - السيدة هاميلتون (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة الأمريكية، وهي طرف في بروتوكولين من البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل، تكرس اهتمامها لتحسين حياة الأطفال والنهوض بحقوقهم. وتشكل حقوق الطفل جزءاً هاماً من المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥,

٣٨ - وأضافت أن الفائزين بجائزة نوبل للسلام هما بصدد تغيير العالم على نحو دائم بفضل عملهما الشجاع والدؤوب في مجالات تعليم الفتيات وعمالة الأطفال والاتجار بالبشر. وتقوم حكومة الولايات المتحدة بتوسيع الخدمات المقدمة للأطفال والعائلات وتحسينها، وتوسيع فرص الحصول على تعليم عالي الجودة في مرحلة ما قبل الدراسة الابتدائية للأطفال المنتمين للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ويتيح قانون الرعاية الصحية الميسورة للآباء التحكم بشكل أكبر في الرعاية الصحية لأطفالهم عن طريق توفير الرعاية الصحية بأسعار ميسرة لجميع الأطفال والمزيد من الخيارات لتلبية احتياجاتهم.

٣٩ - وقالت إن العديد من النجاحات قد تحققت منذ التصديق على اتفاقية حقوق الطفل، وإن كان لا يزال هناك تحديات. ويتعلق الأمر بالفتيات اللواتي اعتقلهن إرهابيو تنظيم الدولة في العراق والشام وقاموا ببيعهن في المزاد كجواري، وبآلاف الأطفال في غرب أفريقيا الذين تيتموا بسبب فيروس إيبولا، وبالتلميذات اللواتي اختُطفن في نيجيريا بسبب سعيهن إلى التعلم، وبمعاناة أكثر من خمسة ملايين طفل داخل سوريا ووجود ١,٥ مليون لاجئ آخر خارج البلاد.

٤٠ - واختتمت بيانها قائلة إن تحسين حياة الفتيات يجب أن يظل أولوية. فأن يولدَ الإنسان أنثى لا يعني أن عليه أن يحيا حياة بدون تعليم أو مستقبل أو أن يتم تزويجه بالإكراه في سن الثانية عشرة. وينبغي تمكين الفتيات لكي يبلغن كامل قدراتهن ويكون بمقدورهن، عندما يبلغن مبلغ النساء، أن يعملن كمواطنات نشطات ومتساويات يقدمن مساهمات قيّمة لنمو أممهن ومجتمعاتهن المحلية. ويتعين عمل المزيد لكي يورث الأطفال العالم الذي يستحقونه.

٤١ - السيد راكوفسكي (الاتحاد الروسي): قال إن اتفاقية حقوق الطفل أضحت وثيقة توجيهية في مجال حقوق الطفل، وأعرب عن ترحيب الاتحاد الروسي بالاجتماع

الرفيع المستوى القادم للجمعية العامة في الذكرى الخامسة والعشرين لاعتمادها. وقال إن الاتحاد الروسي متمسك بالتزاماته الدولية بموجب الاتفاقية وقد جعل من حماية حقوق الطفل حجر الزاوية في سياسته الاجتماعية. وينعكس اهتمامه بالصحة البدنية والمعنوية لجيل الشباب وبتحقيق إمكاناتهم الفكرية والإبداعية في مشاريع وطنية وفي استراتيجية ترمي إلى دعم الأسر التي لديها عدد كبير من الأطفال ودعم الأطفال والمراهقين الذين تُعتبر فرصهم محدودة. وتقدم الاستراتيجية المساعدة للأيتام وللعائلات التي تبنت أيتاماً من دور الأيتام الحكومية. ويراقب أمين المظالم المعني بالأطفال الأنشطة في مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة ويوفر الحماية للأطفال الروس الذين يعيشون خارج البلاد.

٤٢ - وأضاف أن الاتحاد الروسي، وهو يسجل وجود اتجاه عالمي في تنامي العنف ضد الأطفال ويرحب بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتصدي لذلك، يساوره قلق خاص بشأن رفاه الأطفال الروس الذين عانوا من عنف والديهم الأجنبيين بالتبني.

٤٣ - وذكر أن الأطفال في أوكرانيا يعانون من انتهاك حقهم في الغذاء والصحة والتعليم والمساعدة الطبية وأن ٣٦ طفلاً على الأقل لقوا حتفهم و أصيب ٨٢ آخرون في منطقة النزاع منذ أيلول/سبتمبر. ودعا السلطات في أوكرانيا إلى إجراء حوار مع شعبهم وإلى حل القضايا بالطرق السلمية.

٤٤ - السيد رودريغيز (كوبا): قال إنه على الرغم من التقدم المحرز على الصعيد الدولي في الدفاع عن حقوق الأطفال، لا يزال هؤلاء يعانون من أمراض يمكن الوقاية منها، ومن الجوع، والفقر، وعدم المساواة، والاستبعاد الاجتماعي. ويقع الملايين من الأطفال ضحايا للاتجار بالأعضاء، والمواد الإباحية، وبغاء الأطفال، والعنف، والاستغلال الجنسي. ويمكن الوقاية من معظم وفيات الأطفال التي تقدر بـ ٢,٠٠٠ حالة يوميا، خاصة وأن ثلثها ناتج عن سوء التغذية. وثمة حاجة إلى بناء عالم يتسم بقدر أكبر من العدل والمساواة إذا أريد خفض معدل وفيات الأطفال وتمكين ٥٧ مليون طفل من الالتحاق بالمدرسة الابتدائية. وأشاد بالجهود التي يبذلها اليونيسيف على الصعيد لدولي لإيجاد بيئة ينعم فيها الأطفال بالحماية.

٤٥ - وأضاف أن حكومة كوبا قد أدرجت مسألة تعزيز حقوق الأطفال والمراهقين وحمايتها ضمن أولوياتها. وكوبا طرف في اتفاقية حقوق الطفل منذ عام ١٩٩١، ولكنها وضعت سياسات لصالح الأطفال والمراهقين منذ عام ١٩٥٩. وفي كوبا، يعتبر جوع الأطفال والأمية والمرض والتمييز عللا تنتمي للماضي، وأمكن تحقيق ذلك عن طريق توفير الرعاية الصحية المجانية والشاملة والتعليم. ويخصص البرلمان أكثر من ٥٠ في المائة من الميزانية للصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. وانخفض معدل وفيات الأطفال انخفاضاً حاداً منذ عام ١٩٥٩، إذ إن جميع الأطفال في كوبا ملقحون ضد ١٣ مرضاً ويتم التركيز على الكشف عن الأمراض الخلقية. ووُفّرت المدارس لجميع الأطفال ذوي الإعاقة. وقد حققت كوبا الهدفين الثالث والرابع من الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل وحققت الكثير من التقدم لشعبها على الرغم من تبعات الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري. ويحتاج البلد إلى بعض العلاجات المضادة للفيروسات الرجعية والخاصة بالأطفال، والتي ليس بوسعه الحصول عليها. وتدعو كوبا إلى التعاون والتضامن الدوليين لتمكين الفتيات والفتيان من التمتع بحقوق الإنسان كاملة.

٤٦ - السيدة ستينر (النرويج): قالت إن اتفاقية حقوق الطفل قد ألهمت تغييرات في القوانين والمؤسسات والسياسات التي حسنت حياة العديد من الأطفال في جميع

أنحاء العالم. وأشادت بعمل جميع الذين دافعوا عن حقوق الطفل وروجوا لها، وساهموا بذلك في تنفيذ الاتفاقية. ورحبت بمنح جائزة نوبل للسلام لملالا يوسف زاي وكايلاش ساتيارثي، مما يعد، في الذكرى الخامسة والعشرين للاتفاقية، رسالة دعم واعتراف للأفراد الذين عملوا من أجل الدفاع عن حقوق الأطفال. ويمثل صوت ملالا مثالاً هاماً على المادة ١٢ من الاتفاقية بشأن حق الطفل في أن يُستمع إليه.

٤٧ - وأضافت أن الأطفال هم رصيد المجتمع، بما لديهم من أفكار وتوقعات وقدرة على التأثير على القرارات. ومن شأن السماح للأطفال بالمشاركة في العمليات التي تؤثر على حياتهم ورفاههم أن يمهد الطريق لاعتماد سياسات أفضل وحلول مستدامة. ورغم أن الاتفاقية شكلت جزءاً من القانون النرويجي على مدى ٢٣ عاماً، لا يزال العنف يحدث، ويحتاج إعمال حقوق الأطفال إلى مزيد من العمل. وقالت إن النرويج ستستضيف عمّا قريب مؤتمراً بشأن التربية الجيدة، معربةً عن بالغ سعادتها لمشاركة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال في هذا المؤتمر.

٤٨ - وذكرت أن النرويج تولي اهتماماً خاصاً لقضاء الأحداث. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من مليون طفل يوجدون رهن الاعتقال في جميع أنحاء العالم وهناك حاجة لمزيد من المعلومات عن نطاق المشكلة. وتوصي النرويج بضرورة قيام الأمم المتحدة بإجراء دراسة عن الأطفال المحرومين من حريتهم.

٤٩ - ويستحق الأطفال أن يُمنحوا الفرص ليعيشوا حياة تتحقق فيها الآمال والطموحات ويساهموا في المجتمع، والتعليم ضروري لتحقيق هذه الغاية. وذكرت أن الأطفال ذوي الإعاقة وأطفال السكان الأصليين والأطفال العاملين محرومون على نحو غير متناسب من الحق في التعليم، في حين أن ١٥ مليون من الفتيات اللواتي يتزوجن قبل سن ١٨ سنة كل عام محرومات كذلك من الحق في الصحة وفي الاختيار، وفي نهاية المطاف الحق في الحياة. وقالت إن النرويج ملتزمة بقوة بالحملة الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال وكفالة حصول جميع الأطفال على تعليم جيد.

٥٠ - السيد جوشي (الهند): قال إنه على الرغم من المكاسب التي حققها المجتمع الدولي في مجال حقوق الطفل على مدى ربع قرن الماضي، لا يزال الملايين من الأطفال يعيشون في فقر مدقع ويعانون من آثار الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، والصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية.

٥١ - وأوضح أن الهند تأوى نحو ٤٧٢ مليون طفل، وهو ما يمثل ٢٠ في المائة من أطفال العالم، وهي ملتزمة بكفالة التنمية لجميع الأطفال وحماية حقوقهم. ويعزز دستور الهند حقوق الطفل، وتُعتبر حقوق الطفل مؤشراً رئيسياً عند قياس التنمية الوطنية. وتعتبر السياسة الوطنية للطفل أن الأطفال هم أفراد لهم حقوق ومسؤوليات تناسب سنهم ومستوى نضجهم. وينص الدستور على التعليم المجاني والإلزامي حتى سن ١٤ عاماً، وينصب اهتمام الحكومة على توسيع المدارس الثانوية وتيسير وصول الفتيات إليها وأيضاً على تنمية المهارات بغية تحسين فرص العمل. وتستفيد الأمهات والأطفال دون سن الخامسة من الخدمات الصحية، ويوفر قانون الأمن الغذائي الوطني لعام ٢٠١٣ وجبات الطعام للأطفال مجاناً. وتحتفل الهند في كانون الثاني/يناير من كل عام بـ ”اليوم الوطني للطفلة“، وذلك بهدف تسليط الضوء على مختلف المشاكل التي تواجهها الفتيات ونشر التوعية بين الجنسين.

٥٢ - وأضاف أن مخططاً متكاملاً لحماية الطفل قد أُطلق في عام ٢٠٠٩ من أجل حماية الأطفال الضعفاء، وصدر قانون حماية الأطفال من الجرائم الجنسية في عام ٢٠١٢.

وينص قانون تعديل القانون الجنائي لعام ٢٠١٣ على عقوبة صارمة، وذلك بهدف منع الاتجار بالبشر، بما في ذلك بيع الأطفال، وأُنشئت خدمات متكاملة لمكافحة الاتجار بالبشر في ٢٢٥ مقاطعة.

٥٣ - وأوضح أن الهند ملتزمة بالقضاء على عمالة الأطفال. وقد أقامت خطاً هاتفياً مجانياً للطوارئ خاصاً بالأطفال، وذلك لمساعدة الأطفال المحتاجين للرعاية والحماية. وتم تطوير نظام للتتبع بهدف اقتفاء أثر الأطفال المفقودين وإعادتهم إلى بيوتهم وإعادة تأهيلهم. وثمة حاجة إلى مزيد من الأموال الحكومية والمساعدة الإنمائية الرسمية، فضلا عن الإرادة السياسية لتخصيص الموارد على سبيل الأولوية لإعمال حقوق الأطفال.

٥٤ - وأشار إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية كانت قوة توجيهية في ما تشهده حياة الكثير من الأطفال من تحسن مستمر، وينبغي كفالة أن تواصل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إيلاء الأولوية لأشد الناس فقراً وضعفاً وتعزيز حياة جميع الأطفال وحمايتها. والهند ملتزمة باتخاذ تدابير إيجابية لكفالة أن يعيش جميع الأطفال وينموا في جو ملؤه الإنصاف والكرامة والحرية.

٥٥ - السيدة ياغوشي (اليابان): قالت إن المجتمع الدولي تقع على عاتقه مسؤولية دعم الأطفال في المضي قدماً نحو مستقبل مشرق وحياة لا يشوبها الخوف أو العنف. ومع ذلك، لا يزال العديد من الأطفال يواجهون ظروفاً مروعة من الفقر والمرض والصراعات والاستغلال الجنسي وغيرها من المخاطر. وتعمل اليابان بلا كلل ولا ملل لحماية حقوق الأطفال وتعزيزها. ويكتسي تعليم الأطفال أهميةً حاسمةً بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ولحق كل طفل في العيش باحترام وكرامة. ولا يُسمح للعديد من الأطفال، وخاصة الفتيات، بالالتحاق بالمدارس أو يتعذر عليهم ذلك، وتقدم اليابان الدعم لعدد من المشاريع في العديد من البلدان، وذلك بهدف تحسين الظروف المعيشية التي لا تحتمل. وقد ساهمت اليابان في تقديم الرعاية الصحية والنفسية وفي دعم الضحايا اللواتي اختطفهن بوكو حرام في نيجيريا، حيث لا تزال ٢٢٣ فتاة من أصل ٢٧٦ تعرضن للاختطاف في نيسان/أبريل في عداد المفقودين.

٥٦ - وأضافت أن الجنود الأطفال محرومون من حقهم في التعليم ومن حقهم في الاستمتاع بطفولتهم. ويتم إعادة إدماجهم في المجتمع بصعوبة. ولذلك فهي ترحب بحملة ''أطفال وليسوا جنودا'' وبالمبادرات المتخذة للقضاء على تجنيد الأطفال في النزاعات من قبل القوات المسلحة الحكومية بحلول عام ٢٠١٦. وقد قدمت اليابان الدعم لإعادة إدماج الجنود الأطفال في المجتمع في أفريقيا.

٥٧ - وأوضحت أن إيبولا كانت له عواقب وخيمة على الأطفال في المناطق المتضررة، إذ تيتّم ما لا يقل عن ٣٧٠٠ طفل منذ اندلاع المرض. وقد ساهمت اليابان مالياً في مكافحة فيروس إيبولا وأوفدت خبراء في إطار بعثة منظمة الصحة العالمية.

٥٨ - وذكرت أن اليابان قد صدقت على الاتفاقية المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال وأصدرت قانوناً لتنفيذ الاتفاقية في نيسان/أبريل من ذلك العام. وتشهد اليابان زيادة حالات المواد الإباحية عن الأطفال. والحكومة بصدد رفع مستوى فعالية أنظمتها من أجل وقف المواد الإباحية على شبكة الإنترنت واعتقال الجناة. وقالت إن القانون المنقح المتعلق بمكافحة بغاء الأطفال والمواد الإباحية قد جرّم حيازة المواد الإباحية. وستواصل اليابان العمل البناء من أجل تمكين الأطفال وحماية حقوقهم.

٥٩ - السيدة لو (سويسرا): قالت إن المجتمع الدولي، باعتماده اتفاقية حقوق الطفل، قد اعترف أن الأطفال

أشخاص لهم حقوق يتعين احترامها، تماماً مثل البالغين. وتدعو سويسرا الدول الأعضاء القليلة التي لم تصدق بعد على الاتفاقية إلى أن تقوم بذلك. وقد ساهمت الاتفاقية في الإصلاحات التشريعية التي جرت في العديد من البلدان وفي التطورات الايجابية في السلوك تجاه الأطفال. وينبغي مواصلة الجهود من أجل كفالة تعريف الأطفال بما لهم من حقوق، والاستماع إليهم في الإجراءات القانونية واحترام مصالحهم الفضلى. ويعد تعزيز الوقاية والتعليم، وتغيير الأعراف الاجتماعية ونشر إطار قانوني ملائم يتيح للأطفال الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية خطوات ضرورية لوضع حد للعنف ضد الأطفال. ولهذا السبب، تستعد سويسرا للتصديق على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات.

٦٠ - وأضافت أن سويسرا تشيد بالممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال لتركيزها على قضاء الأحداث. وستستضيف سويسرا مؤتمراً عالمياً بشأن قضاء الأحداث في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ حيث يُأمل أن يتعهد المشاركون بتنفيذ الالتزامات والتعهدات الدولية ذات الصلة. وتدعم سويسرا حملة ''أطفال وليسوا جنوداً'' الرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة.

٦١ - وأوضحت أن سويسرا ترحب أيضا بالعمل الذي يقوم به التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات فيما يخص مبادئ لوستر التوجيهية. ومن المهم تطبيق القانون الدولي من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الأطفال، بما في ذلك الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. ويمكن أن تضطلع الجهات المانحة بدور هام عن طريق سد الثغرات في التمويل. وقد بذلت سويسرا في الأشهر الأخيرة جهداً كبيراً لتعزيز التزامها بحماية الأطفال الذين تجندهم القوات المسلحة والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

٦٢ - وذكرت أنه قد آن الأوان لاستخدام الزخم اللازم لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من أجل تحديد أهداف خطة ما بعد عام ٢٠١٥، مثل القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال، وتعزيز التعليم والقضاء على الممارسات الثقافية الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية وزواج الأطفال. ويشكل توفير بيئة آمنة وخالية من العنف للأجيال المقبلة أحد الاهتمامات الرئيسية للسياسة الدولية.

٦٣ - السيد موراليس (بيرو): قال إن بلده أحرز تقدماً كبيراً في النهوض بحقوق الأطفال والمراهقين. وفي عام ٢٠١٢، أُقرت خطة عمل وطنية خاصة بالطفل بهدف توجيه السياسة العامة والمجتمع المدني في عملهما لفائدة الأطفال والشباب. وتركز الخطة على الحد من سوء تغذية الأطفال، وتحسين فرص حصول الأطفال على التعليم، والحد من العنف ضد الأطفال ومن انعدام الأمن لديهم. ووضعت وزارة شؤون المرأة والسكان برامج خاصة للأطفال والمراهقين، بما في ذلك الأطفال المتخلى عنهم. ووُضعت برامج وطنية موجهة لأطفال الشوارع ولتوفير الغذاء الصحي في المدارس. واعتُمدت استراتيجية وطنية بهدف الحد من عمالة الأطفال وتحسين التعليم الأساسي والتلمذة المهنية. ويقدم المدافع عن حقوق الأطفال والمراهقين خدمة مجانية عن طريق المؤسسات الخاصة والعامة.

٦٤ - وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن العمل من أجل إعمال حقوق الطفل سوف يكون كبيراً ومعقداً، وتدعو بيرو المجتمع الدولي إلى توحيد جهوده للتغلب على المشاكل المتبقية وإيجاد بيئة تحمي حقوق الأطفال والمراهقين.

٦٥ - السيد شايابان بامرونغفون (تايلند): قال إن تايلند تسعى لدعم حقوق الأطفال استناداً إلى الاتفاقية

وبروتوكولاتها وهي أحد البلدان القليلة التي صدقت على جميع البروتوكولات الاختيارية الثلاثة. وأوضح أن تايلند، بصفتها عضواً في المجلس التنفيذي لليونيسيف، تُعزز التعاون في تقديم الخدمات الإنسانية للأطفال، وتشارك بنشاط على المستوى الإقليمي في لجنة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها.

٦٦ - وأضاف أن الأطر الدولية تنعكس في خطة تايلند الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تجعل من حقوق الطفل وتنمية الطفل أولويتها القصوى. ويوفر نظام العدالة الجنائية في تايلاند الحماية للأطفال، وعُدّل قانون الجنسية لضمان تسجيل جميع الأطفال عند ولادتهم وتمكينهم من الحصول على تعليم جيد بصرف النظر عن مكانتهم الاجتماعية أو إعاقتهم البدنية أو العقلية.

٦٧ - وذكر أن قانون حماية الطفل لعام ٢٠٠٣ يوفر الحماية لجميع الأطفال في تايلند، بن فيهم الأطفال المهاجرون، ويوفر المأوى للنساء المهاجرات والأطفال المهاجرين. وتعمل الحكومة أيضاً على تحسين الظروف في مرافق الاحتجاز بغية استيعاب عدد متزايد من المهاجرين غير الشرعيين وفقاً للمعايير الإنسانية الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الطفل.

٦٨ - وأفاد بأن تايلند شاركت في الجهود العالمية للقضاء على العنف ضد الأطفال وتدعو إلى إدراج هذا الموضوع في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واضطلعت كذلك بدور في تطوير الاستراتيجيات والمعايير الدولية بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. ومن شأن تلك المعايير أن تكفل معاملة الأطفال بطريقة حساسة وأخذ احتياجاتهم الخاصة، ولا سيما في حالات الضعف، في الحسبان. وأوضح أنه سيتم قريباً عرض استراتيجيات الأمم المتحدة النموذجية وتدابيرها العملية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية على الجمعية العامة لاعتمادها، وذلك قبل قيام الدول الأعضاء بنشرها. وقد أُعد مشروع برنامج عالمي بشأن هذا الموضوع بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واليونيسيف.

٦٩ - وقال إن تايلند تتشرف بأن تكون من ضمن مجموعة أساسية من الدول المنظمة للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. ويشكل هذا الاجتماع مناسبة لبذل جهود جماعية لسد الثغرات القائمة في مجال الإعمال الكامل لحقوق جميع الأطفال.

٧٠ - السيد لعسل (المغرب): قال إن العنف ضد الأطفال هو أحد أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان وتمثل مكافحته تحدياً كبيراً للمجتمع، بالنظر إلى أنها تنطوي على حماية الأطفال من سوء المعاملة، وحفظ كرامتهم، وضمان الظروف المناسبة لنموهم.

٧١ - وأضاف أن المغرب قد جعل من حماية حقوق الطفل خياراً استراتيجياً لا محيد عنه واتخذ تدابير للوفاء بالتزاماته الوطنية والدولية. وللمغرب رؤيته الواضحة عن كيفية حماية حقوق الطفل. فقد وقع جميع الصكوك الدولية ذات الصلة، وشرع في عملية التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، درست لجنة حقوق الطفل التقريرين الدوريين الثالث والرابع المقدمين من المغرب بشأن تنفيذه لاتفاقية حقوق الطفل وتقريره الأولي عن البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في التراعات المسلحة. وأشارت لجنة حقوق الطفل إلى التقدم الذي أحرزه المغرب، لا سيما على المستوى التشريعي، والتدابير السياسية والمؤسسية التي اتخذها، وسحْبُ المغرب لتحفظه فيما يتعلق

بالفقرة (١) من المادة ١٤ من الاتفاقية، والإقرار بأسبقية الاتفاقيات الدولية على القوانين الوطنية.

٧٢ - وأفاد بأن المغرب أطلق عدداً من المبادرات لحماية حقوق الطفل. فقد أضحى الانتساب إلى الأم معترفاً به اليوم، واختفت عبارة ''مولود خارج إطار الزواج'' من وثائق الهوية، واعتُمدت خطة وطنية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة اجتماعياً، واتُّخذت تدابير لتحسين ظروف معيشة الأطفال وأُطلقت مبادرة ''مدن بدون أحياء صفيحية''، وعُدّل القانون الجنائي فيما يتعلق بتزويج الفتاة القاصر من خاطفها بهدف توفير حماية أفضل للنساء والقاصرات.

٧٣ - وأوضح أن المغرب أجرى سلسلة من الإصلاحات الرامية إلى مكافحة جميع أشكال العنف ضد الأطفال عن طريق خطة عمل وطنية خاصة بالطفل، وُضع تصوّرها في إطار خطة عمل الأمم المتحدة المعنونة ''عالم صالح للأطفال''. وقد أظهر تقييم منتصف المدة للخطة المكاسبَ التي تحققت في مجالي الصحة والتعليم، فضلاً عن ثغرات التنفيذ. ووُضعت سياسة متكاملة جديدة بشأن حماية الأطفال من العنف في عام ٢٠١٣. وقال إن الحكومة قد أدرجت المساواة في الحصول على التعليم والخدمات الصحية ضمن أولوياتها. وعلاوة على ذلك، وَضعت خطة عمل للحد من الوفيات النفاسية ووفيات المواليد والأطفال، وذلك بهدف تقليص الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية. ويسعى المغرب لمواصلة تحسين مؤشرات صحة الطفل، وقد انخفضت كل من وفيات المواليد والوفيات النفاسية في البلد خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١). وارتفع عدد الأطفال في التعليم المتفرغ من حوالي ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى أكثر من ٩٤ في المائة في عام ٢٠١٤، وتدعم المنح الدراسية التحاق الأطفال من سن ٦ إلى ١٥ سنة إلزامياً بالمدرسة. ووُضع برنامج لمكافحة العنف الجنساني في المدارس يتضمن تدريب الأطباء ومديري الأكاديميات الإقليمية.

٧٤ - وقال أنه استُحدثت سياسة وقوانين جديدة خاصة بالهجرة واللجوء ومكافحة الاتجار بالبشر، واتُّخذت تدابير لضمان تسجيل الأطفال المهاجرين في المدارس العامة والخاصة. ويحق للأطفال الرجوع إلى هيئة وطنية لها صلاحية التحقيق والاستماع إلى الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الطفل. وسيواصل المغرب جهوده وفق التزاماته الوطنية والدولية لحماية حقوق الطفل وتعزيزها.

٧٥ - السيد باتريوتا (البرازيل): قال إن الذكرى الخامسة والعشرين لاتفاقية حقوق الطفل توفر فرصة للتأمل في التقدم المحرز والتحديات التي لا تزال قائمة في مجال حماية الأطفال والتغلب على أوجه عدم المساواة. وأعظم ميراث لمؤتمر ريو+٢٠ هو إعادة التأكيد على محورية القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة لتحقيق التنمية المستدامة. وتُسلّم الدول بأن رفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد يجب أن يصبح جزءاً من أهداف التنمية المستدامة.

٧٦ - وأضاف أنه في حين أُحرز تقدم متباين في مجال الحد من الفقر، لا يزال النساء والأطفال يشكلون غالبية المجموعات المتضررة، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً. ولهذا السبب تدافع البرازيل بقوة عن إدماج حقوق الطفل بوصفها جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولا يعد التفاوت في الدخل حتمياً بالنظر إلى أن عدة بلدان، من بينها البرازيل، نجحت في احتواءه أو تقليصه عن طريق إجراءات على مستوى السياسة العامة. وقال إنه فيما يتعلق بتصميم البرامج، تسلّم الحكومة بالحاجة إلى أوسع تغطية ممكنة، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال. وأشار إلى أن برامج

التحويلات النقدية المشروطة أثبتت أهميتها الحاسمة في تلك العملية، إذ إنها تتيح للأسر التي تعاني من حالات ضعف اقتصادي الحفاظ على دخل مستدام للأسرة شريطة إرسال أطفالها إلى المدارس.

٧٧ - وأشار إلى أن قرار الجمعية العامة ١٤٢/٦٤ بشأن المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال، الذي اعتُمد بتوافق الآراء في شباط/فبراير ٢٠١٠، يوفر إطاراً متماسكاً للسياسة العامة الداعمة للأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية ويضطلع بدور أساسي في حمايتهم من العنف. وذكر أن عدد الأطفال المنفصلين عن أسرهم من جراء النزاعات أو الهجرة أو الفقر المدقع في ارتفاع. وبدون حماية عائلاتهم، يتعرض الأطفال للمزيد من مخاطر الاستغلال وسوء المعاملة وغيرها من الانتهاكات. ومن ثم تدعو البرازيل الدول الأعضاء لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ المبادئ التوجيهية بهدف تعزيز الجهود المبذولة في مجال رعاية الأطفال وحمايتهم في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٨ - وأفاد بأن البرازيل تحيّي منح جائزة نوبل للسلام لملالا يوسف زاي وكايلاش ساتيارثي. وقال إن الجائزة تكرّم بذلك العديد من الأشخاص مثل ملالا الذين يوجدون في جميع البلدان وإن كانوا لم يلقوا الاعتراف الذي يستحقونه. كما تسلط الضوء على حق جميع الأطفال في التعليم وضرورة مكافحة عمالة الأطفال. وقد اعتمدت البرازيل إعلاناً بشأن عمالة الأطفال يعيد التأكيد على الاستمرار في القضاء على مجمل عمالة الأطفال بوصفه هدفاً شاملاً.

٧٩ - وأشار إلى أن البرازيل سوف تستضيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ مؤتمر البلدان الأمريكية الحادي والعشرين المعني بالطفل بهدف تعزيز الخبرات وتبادل المعرفة وتقديم التوصيات التي من شأنها تعزيز رفاه الأطفال في الأمريكتين. وسينظر المؤتمر في قضايا أساسية هي العنف ضد الأطفال، والأحداث المخالفون للقانون، ونظام المسؤولية الجنائية. وتكمن الخطوة الأولى للتغلب على العنف ضد الأطفال في تسليط الضوء على القضايا بكل تعقيداتها. وافاد بأن تقريراً أصدرته اليونيسيف مؤخراً أبرز أن الأطفال المعرضين للعنف هم أكثر عرضة للبطالة والفقر وأكثر عرضة ليمارسوا بدورهم العنف. وقد اعتمدت حكومة البرازيل وممثلو المجتمع المدني استراتيجيات تنطوي على نُهج غير مباشرة من أجل منع العنف ضد الأطفال، والتي أثبتت فعاليتها الكبيرة، وذلك من قبيل تقييد بيع الكحول بعد الساعة ١١ مساء.

٨٠ - وذكر أن القانون البرازيلي المتعلق بالأطفال والمراهقين لسنة ١٩٩٠ قد عُدّل في حزيران/يونيو ٢٠١٤ بغية حظر جميع أشكال العقوبة البدنية للأطفال. وفي محاولة للحد من استغلال الأطفال، وضعت الحكومة خطّاً هاتفياً وطنياً للاتصال في حالة الطوارئ يعمل على مدار الساعة، وأطلقت حملة توعية عامة لمساعدة الضحايا. وعُززت التشريعات بهدف ضمان حقوق الأطفال والمراهقين الذين ارتكبوا مخالفات وتوفير التعليم والصحة والأمن العام والمساعدة الاجتماعية لهم. وعلى الرغم من أن الاعتقال ينبغي ألا يستخدم إلا كخيار أخير وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل، فإن الأطفال يُحرمون على نحو متزايد من حريتهم في جميع أنحاء العالم رغم وجود دلائل على أن الاعتقال حلٌّ مكلّف وغير فعال ويؤثر سلباً على صحة الأطفال ونمائهم. ولهذا السبب تؤيد البرازيل الدعوة إلى إجراء دراسة عالمية عن الأطفال المحرومين من حريتهم، والتي من شأنها تقييم الكيفية التي يجري بها تنفيذ المعايير الدولية وتحديد التوصيات والممارسات المثلى، بما في ذلك إيجاد بدائل للاحتجاز من شأنها أن تكون أكثر فائدة للأطفال والمجتمع.

٨١ - واستطرد قائلاً إن العنف ظاهرةٌ متعددة الأبعاد، إذ إنها تشمل التسلط، والذي تبين أن له مجموعة من الآثار السلبية على الضحايا. ويشكل تعزيز المعايير الاجتماعية الإيجابية التي تقبل التنوع خطوةً حاسمةً في الاقرار بحقوق الأطفال وحمايتها. ويتعين على الدول تعزيز ثقافة التسامح وعدم التمييز في سن مبكرة. ومن شأن التعليم الجنسي الشامل والتثقيف في موضوع المساواة بين الجنسين أن يكون لهما آثار في جميع مراحل الحياة.

٨٢ - واختتم بيانه قائلا إنه يتعين بناء محتوى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بما يتيح توجيه عملية وضع السياسات العامة على المستويين الوطني والمحلي. وينبغي أن يتضمن أهدافاً يمكن لصناع القرار في جميع أنحاء العالم ترجمتها إلى إجراءات ملموسة. ويجب عدم التخلي عن الأطفال الذين هم أكثر عرضة لتداعيات الفقر وعدم المساواة.

٨٣ - السيدة غوزمان مادير (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن بلدها قد خطا خطوة هامة بتصديقه على اتفاقية حقوق الطفل. وأعربت عن سعادة بلدها بتصديقه مؤخراً على البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، في الوقت الذي دخل فيه البروتوكول الاختياري المتعلق بإجراء تقديم البلاغات حيز النفاذ في نيسان/أبريل من ذلك العام. وتشكل الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لاتفاقية حقوق الطفل فرصة للتفكير في أوجه النقص والتحديات التي ينطوي عليها الكفاح من أجل تعزيز حقوق الفتيات والفتيان وحمايتها.

٨٤ - وأضافت أن الجمهورية الدومينيكية قد أطلقت برنامجاً للتضامن من أجل مكافحة الفقر ودعم الدخل والاستثمار في رأس المال البشري. وثمة خطة أخرى تركز على مساعدة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات. وتهدف الخطة الوطنية لمحو الأمية إلى تحسين التعليم الابتدائي والثانوي، في حين عززت الإصلاحات التربوية الحديثة الالتزام بجودة التعليم. وقالت إن الحكومة تقدم الحماية الاجتماعية للأطفال في مجالات الصحة والتعليم والغذاء والإعاقة. ويتوفر البلد كذلك على مدونة تحمي الحقوق الأساسية للأطفال والمراهقين وفقاً للاتفاقية. ووضع خارطة طريق لمكافحة العنف ضد الأطفال تم الاتفاق عليها خلال اجتماع دون إقليمي لدول أمريكا الوسطى بشأن متابعة توصيات دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أطلقت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مبادرة بشأن مناطق خالية من عمل الأطفال.

٨٥ - وأعربت عن التزام الجمهورية الدومينيكية بإيجاد عالم صالح للأطفال. وقالت إن الدول الأعضاء ستكون قد حمت مصالح البشرية جمعاء إن هي أعطت الأولوية لحقوق الطفل وبقاءه وحمايته ونمائه.

٨٦ - السيدة يو (سنغافورة): قالت إن سنغافورة، بصفتها بلداً صغيراً، أقرت دوماً بأن الناس هم أهمّ ما تملكه من أصول وموارد. ويعتبر الاستثمار في الأطفال ورعايتهم ليبلغوا أقصى إمكاناتهم ويتمكنوا من تحقيق النجاح في الحياة قضية من قضايا حقوق الطفل وشرطاً لا عنى عنه لاستمرار بقاء البلد على حد سواء. وقد تعززت جهود سنغافورة للحفاظ على رفاه الأطفال بفضل تشريعات واسعة النطاق. فقانون الأطفال والأحداث يحمي الأطفال من سوء المعاملة والإهمال والاستغلال وينص على إعادة تأهيل مخالفي القانون منهم. وثمة خدمة خاصة بحماية الطفل ومراكز لخدمات الأسرة تقدم دعماً شاملاً للأطفال المعوزين أو المنتمين لأسر محرومة.

٨٧ - وأضافت أن التسلط، لسوء الحظ، يعد قضية خطيرة في سنغافورة، إذ كشفت دراسة حديثة أن ٨٣ في المائة من

الأطفال قد تعرضوا للتسلط. وللتصدي لهذه القضايا، أقرت سنغافورة قانون الحماية من التحرش في عام ٢٠١٤، والذي يعزز القانون القائم المتعلق بجرائم التحرش أو التهديدات أو الاستفزازات التي تنطوي على العنف، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها. وأُدخل منهج خاص بعافية الفضاء الإلكتروني إلى المدارس الابتدائية والثانوية.

٨٨ - وأشارت إلى أن لدى سنغافورة واحداً من أدنى معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة في العالم، وتخلو من معظم الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات. وتُقدَّم في المدارس خدمات شاملة في مجال الصحة وطب الأسنان، تشمل إجراء الفحوصات الطبية، وتقديم المشورة في مجال التغذية، وتعليم الصحة وتشجيعها. وقالت إن خدمات الصحة العقلية متاحة لجميع الأطفال عن طريق مرشدي المدارس المتفانين. ويقدم المتخصصون في الإرشاد وعلماء النفس التربوي كذلك الدعم.

٨٩ - وذكرت أن سنغافورة توفر تعليماً ميسوراً وجيّداً وبتكلفة معقولة. وفي أحدث برنامج للتقييم الدولي للطلاب الذي تنفذه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يأتي الطلاب السنغافوريون من ضمن المراكز الثلاثة الأولى في القراءة والعلوم والرياضيات ويتقاسمون المرتبة الأولى في مجال إيجاد الحلول الإبداعية للمشكلات. وتكاد تكون المشاركة في التعليم الثانوي شاملة وأكثر من ٩٥ في المائة من الطلاب يمرون إلى مرحلة التعليم الثانوي في المجالين المهني والأكاديمي. ولضمان أن يظل الوصول إلى تلك المسالك متاحاً للجميع وبأسعار معقولة، تقدم الحكومة والمدارس المساعدة للأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض. ويحظى الأطفال ذوو الإعاقات الخفيفة بالدعم في المدارس العادية وتُقدَّم موارد إضافية للمدارس الخاصة. وخُصصت إعانات مالية أكبر لبرامج التدخل المبكر الموجهة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

٩٠ - وأوضحت أن الحكومة قد اتخذت خطوات هامة لتحسين إمكانية الحصول على خدمات الطفولة المبكرة في سنغافورة وتحسين القدرة على تحمل تكاليفها وجودتها. وقد زادت وكالة تنمية الطفولة المبكرة عدد المقاعد المتاحة في المراكز الجديدة الخاصة برعاية الأطفال، وزاد عدد الذين يتلقون إعانات رعاية الطفولة على أساس الحاجة بخمسة أضعاف. وقد سعت سنغافورة لتحسين حياة جميع الأطفال حتى قبل التصديق على اتفاقية حقوق الطفل.

٩١ - السيدة نيشر (ليختنشتاين): قالت إن حماية حقوق الإنسان وحقوق الطفل وتعزيزها كان دائماً في صدارة مشاركة ليختنشتاين في الأمم المتحدة. ورحبت بتصديق جنوب السودان على اتفاقية حقوق الطفل وحثت على التصديق عليها عالمياً. وقد صدقت ليختنشتاين على البروتوكولين الاختياريين الأوّلين للاتفاقية والتزمت بالتصديق على البروتوكول الاختياري المتعلق بإجراء تقديم البلاغات.

٩٢ - وأضافت أن ليختنشتاين تدعم عمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، وترحب بتقرير الأمين العام السنوي (A/68/878) الذي يوضح استمرار الحاجة إلى إنهاء الإفلات من العقاب على أخطر الانتهاكات لحقوق الأطفال. وقالت إن محنة الأطفال قد تفاقمت في غزة وسوريا والعراق ونيجيريا. وتُدين بوجه خاص العنف الذي تمارسه منظمة بوكو حرام وتدعم إدراج تلك المنظمة في قائمة جزاءات مجلس الأمن المفروضة على تنظيم القاعدة. وينبغي على مجلس الأمن أن يستفيد استفادة كاملة من الأدوات المتاحة له، بما في ذلك توسيع ولايات لجان الجزاءات القائمة، عند الاقتضاء، والسماح للفريق العامل

بتطبيق تدابير محددة الأهداف ضد الأفراد الذين ينتهكون حقوق الأطفال. وينبغي للمجلس أن يعزز تعاونه مع المحاكم الدولية والنظر في إحالة حالات إلى المحكمة الجنائية الدولية على نحو يتفق مع نظام روما الأساسي. ويجب أن تولي الجهود الرامية إلى حل النزاعات مزيداً من الاعتبار لاحتياجات الأطفال ويجب أن تتضمن مفاوضات السلام وجهة نظر الأطفال في أقرب وقت ممكن.

٩٣ - وأوضحت أن حماية الأطفال من العنف واجبٌ أخلاقي وقانوني وسيحظى بالأولوية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويتمثل أحد الدروس الهامة المستفادة من عملية الأهداف الإنمائية للألفية في أنه على الرغم من التقدم المهم الذي أُحرز، فإن البلدان المتضررة من العنف تميل إلى التخلف عن الركب، إذ لا تزال تسجل مستويات مرتفعة من الفقر وسوء التغذية ووفيات الأطفال. ومن ثم فهي تؤيد المقترح القاضي بوضع هدف للتنمية المستدامة يدعو إلى وضع حد لإساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم. وعلاوة على ذلك، أعربت عن تقديرها لما يحظى به الطفل والعنف ضد الأطفال من اهتمام بوصفه أحد الأبعاد المشتركة في الأهداف الإنمائية الأخرى، ولا سيما المساواة بين الجنسين والتمكين وتوفير العمل اللائق والتعليم.

٩٤ - وأكدت أن الأطفال هم القوى المحركة للتنمية في المستقبل وأنهم ينبغي أن يكونوا في صلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقالت إنها تتفق على أن مما لا غنى عنه تعزيز أدوات ومؤشرات الرصد السليمة لتسريع التقدم المحرز ورصده. وفي السنة التي توافق الذكرى الخامسة والعشرين لاتفاقية حقوق الطفل، تسنح للمجتمع الدولي فرصة ذهبية لكي يضع رفاه الطفل ونموه في صلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩٥ - السيدة سو لاي نيو (ميانمار): قالت إنه منذ أن تم تنصيب حكومة مدنية في عام ٢٠١١، سلكت ميانمار مسار الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وأولت الحكومة اهتماماً خاصاً لحماية حقوق الفئات الضعيفة وتعزيزها، بما في ذلك الأطفال. وتتضمن الإصلاحات التشريعية الرئيسية تنقيح القانون المتعلق بالطفل لجعله يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية. وارتفعت مخصصات الميزانية للقطاع الاجتماعي، لا سيما فيما يتعلق بقطاعي التعليم والصحة اللذين تستفيد منهما الأمهات والأطفال. وقالت إن حماية الطفل تشكل جزءاً من ثقافة ميانمار وتقاليدها. وقد قدمت ميانمار التقريرين الدوريين الثالث والرابع إلى لجنة حقوق الطفل في عام ٢٠١٢ وكُلفت مختلف الوزارات بتنفيذ التوصيات الصادرة عنها.

٩٦ - وأشارت إلى أن الفقر أحد العوامل الرئيسية التي تعوق حصول الأطفال على التعليم وأن الافتقار إلى التعليم يعيد الأطفال إلى حياة الفقر. ولكسر تلك الحلقة، طبقت الحكومة التعليم المجاني والإلزامي لجميع أطفال المدارس الابتدائية منذ عام ٢٠١١. ووقعت مؤخراً اتفاقية مع البنك الدولي وحكومة أستراليا من أجل توفير تعليم ذي نوعية جيدة للطلاب من المناطق الفقيرة والريفية في ميانمار.

٩٧- وأوضحت أن ميانمار، بعد انضمامها إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال في عام ٢٠١٣، تقوم بتنفيذ الاتفاقية بإخلاص من أجل منع استغلال الأطفال. ويشاطر بلدها المجتمع الدولي قلقه إزاء معاناة عدد متزايد من الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة وترحب بالحملة التي تحمل إسم: ''أطفال وليسوا جنوداً''.

٩٨ - وذكرت أن الجيش الوطني قام، منذ عام ٢٠٠٤، بتسريح ما مجموعه ٥٩٧ مجنداً دون السن القانونية.

وأُطلقت حملة للتوعية العامة ضد استخدام المجندين دون السن القانونية ويجري اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين. ويُمنح الأطفال المسرحون الوثائق اللازمة والرعاية الصحية والتدريب المهني الضروريين للمساعدة في إعادة إدماجهم.

٩٩ - وحثت المجتمع الدولي على تعزيز دعمه للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى إنقاذ الأطفال عن طريق الحد من الفقر وتوفير التعليم والرعاية الصحية للجميع.

١٠٠ - السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن الذكرى الخامسة والعشرين لاتفاقية حقوق الطفل تمثل فرصة هامة لتعزيز التعاون الدولي في مجال تعزيز حقوق الطفل وحمايتها.

١٠١ - وأضاف أنه يمكن اعتبار جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بلداً شاباً، إذ يشكل الأطفال ٥٠ في المائة من سكانه. وقد صدقت الحكومة على اتفاقية حقوق الطفل، وتُرجمت الاتفاقية إلى تدابير تشريعية وإدارية وقضائية مثل قانون حماية حقوق الطفل ومصالحه وقانون قضاء الأحداث. ووزعت الاتفاقيات والبروتوكولات الاختيارية على نطاق واسع على القوات المسلحة، والشرطة، والموظفين المدنيين، والموظفين القضائيين، والطلاب والجمهور. وتقوم الحكومة بتنفيذ سياسات وبرامج واستراتيجيات من أجل تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، مثل خطة العمل الوطنية المعنية بالطفل، والبرنامج الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر، والاستراتيجية الوطنية للتغذية. وبذلت جهود إضافية لحماية الأطفال بتوقيع مذكرة تفاهم إقليمية لمكافحة الاتجار بالبشر.

١٠٢ - وأشار إلى أن تعزيز حقوق الطفل وحمايتها قضيةٌ شاملة وأن حكومته قد أولت اهتماماً كبيرا لتعزيز المؤسسات بغية ضمان التعاون بين الإدارات. وتضطلع اللجنة الوطنية للأم والطفل بمسؤولية رصد تنفيذ الاتفاقية والإبلاغ عن حالة تنفيذها. وذكر أن بلده شارك بنشاط في أطر التعاون الإقليمية، ولا سيما فيما يتعلق باللجنة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقال إن حكومة لاو ملتزمة بالاستفادة من الإنجازات السابقة لزيادة تعزيز حقوق الطفل وحمايتها عن طريق تعزيز الحملة المتعلقة بالدعوة إلى تعليم الأطفال وتعزيز قضاء الأحداث وتعزيز نظم رعاية الطفل والأسرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:١٠.